



(شاهد):

إجراءات الاحتلال الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية المحتلة

تكريس لنظام الفصل العنصري

ودعوة للمجتمع الدولي إلى دعم مبادرات مقاطعة الاحتلال

مقدمة:

يتطرق هذا التقرير إلى سياسات الاحتلال الإسرائيلي التي ترسخ نظام فصل عنصري، تميز إجراءات الاحتلال الإسرائيلي بشكل مجحف بين اليهود والفلسطينيين من سكان الأراضي الفلسطينية المحتلة، كما يعتمد إلى عرقلة حياة الفلسطينيين بأشكال عديدة، ويسلط هذا التقرير الضوء على إجراءات الاحتلال المكرّسة لهذا النظام المعتمد من قبل الاحتلال، بالإضافة إلى الموقف الدولي تجاهه، ويخلص إلى توصيات وإجراءات تخفف من وطأة التمييز والقمع الممنهج تجاه الفلسطينيين.

أولاً: ما هو نظام الفصل العنصري:

نظام الفصل العنصري المعروف بالأبرتهيد هو نظام الحكم والسياسة الذي يتسم بالقمع التمييزي الشديد والعنصرية التي تتبعها حكومة ما تجاه فئة معينة من الشعب أو المقيمين على أرض تابعة لهذه الحكومة، وتستند هذه السياسة على مبادئ الفصل العنصري بين فئتين من المواطنين التي تحكمهم هذه الدولة، حيث تُمنح فئة معينة امتيازات وتحصل على كامل حقوقها، وتُنتهك حقوق فئة أخرى بناء على تمييز واضح وغير عادل. يتكون نظام الفصل العنصري من ثلاثة عناصر رئيسية وفقاً لنظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية وهي:

- نية إبقاء هيمنة جماعة عرقية على أخرى
- القمع الممنهج لجماعة عرقية من قبل جماعة أخرى
- فعل لا إنساني واحد أو أكثر كجزء من ذلك القمع .

بموجب الاتفاقية الدولية لقمع جريمة الفصل العنصري والمعاقبة عليها ونظام روما الأساسي والقانون الدولي العرفي، فإن الجريمة ضد الإنسانية المتمثلة في الفصل العنصري تقع عندما يُرتكب أي عمل لا إنساني

أو وحشي (وبخاصة أي انتهاك جسيم لحقوق الإنسان) في سياق نظام مُأسس من القمع والهيمنة بصورة ممنهجة من جانب فئة عرقية معيّنة على فئة عرقية أخرى، بقصد إدامة هذا النظام.

ثانياً: نظام الفصل العنصري في القوانين الاسرائيلية:

يجسد الاحتلال الاسرائيلي هذا التعريف بممارساته وسياساته التي يتخذها تجاه الفلسطينيين في الأراضي الفلسطينية المحتلة (الضفة الغربية وقطاع غزة)، فالسلطات الاسرائيلية تمارس العناصر الثلاثة لنظام الفصل العنصري، فهي تمنح في هذه المناطق امتيازات بشكل ممنهج لليهود في أغلب مناحي الحياة، وتميز ضد الفلسطينيين. وتوضح كل من القوانين والسياسات وتصريحات كبار المسؤولين الإسرائيليين أن الهدف الأساسي هو إبقاء الهيمنة الإسرائيلية اليهودية على التركيبة السكانية والسلطة السياسية والأرض، فكما صرح رئيس الوزراء الإسرائيلي آنذاك بنيامين نتنياهو " إسرائيل ليست دولة لكل مواطنيها، بل الدولة القومية للشعب اليهودي وله وحده"، والسياسات القمعية للاحتلال واضحة من خلال انتهاك حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره ومن خلال استخدام العنف المفرط في التعامل معه وغيرها من الإجراءات، وبطبيعة الحال كل هذه الإجراءات تتسم بالإنسانية الجلية في تصرفات الاحتلال. لذا فالاحتلال الاسرائيلي يسعى من خلال سياساته إلى ممارسة نظام الفصل العنصري ما أمكن.

قانون المواطنة:

يختزل "قانون القومية" الذي شرعه الكنيست وينص على أن إسرائيل الوطن القومي للشعب اليهودي، عشرات القوانين والتشريعات التي صودق عليها منذ النكبة، ويهدف إلى التضييق على الشعب الفلسطيني في وطنه وتصفية قضيته بفرض وقائع على الأرض تجعل من المستحيل تطبيق حل الدولتين.

ويبدو القانون للوهلة الأولى كأنه يستهدف فلسطينيي ٤٨ دون غيرهم، فقد أتت بنوده من قبيل حصر حق تقرير المصير في اليهود، وأن الهجرة التي تؤدي للمواطنة هي لليهود فقط، وأن "القدس الكبرى" عاصمة لدولة الشعب اليهودي مع ضرورة تعزيز العلاقة مع "يهود المهجر"، لتؤكد بأن هذا التشريع يستهدف الشعب الفلسطيني وقضيته^١.

يتضمن القانون ١١ مادة، مفادها أن دولة إسرائيل هي الوطن القومي للشعب اليهودي، الذي يمارس فيه حقوقه الطبيعية والثقافية والدينية والتاريخية لتقرير المصير، وينص على أن اللغة العبرية هي اللغة الرسمية للدولة، فيما لم تعد اللغة العربية لغة رسمية^٢.

ثالثاً: إجراءات الاحتلال الاسرائيلي تكريس لنظام الفصل العنصري:

أ. جدار الفصل العنصري: هو جدار إسمنتي طويل بنته دولة الاحتلال في الضفة الغربية قرب الخط الأخضر في محاولة واضحة للسيطرة على الأرض وتمهيداً وإعاقة حياة السكان الفلسطينيين، ويذكر أن الخط الأخضر هو الخط الفاصل بين الأراضي الفلسطينية المحتلة في عام ١٩٤٨ وتلك المحتلة في العام ١٩٦٧.

يبلغ طول الجدار حوالي ٧٣٠ كلم^٢ ويتراوح ارتفاعه بين ٤ و ٩ أمتار، ٨٧ % من الجدار يمتد داخل الضفة الغربية، وللجدار آثار سلبية عديدة على حياة الفلسطينيين، أبرزها: عزل ٩,٤ % من مساحة الضفة، كما أنه يحاصر نحو ١٧٣ مدينة وقرية فلسطينية في الضفة الغربية ويحاصر نحو ١٥٠ قرية وتجمعا تقع بينه وبين الخط الأخضر، كما انتزع نحو ٢١٠ كلم^٢ من مساحة القدس

^١ محمد محسن وتد-أم الفحم، قانون يهودية الدولة.. أي خيارات للمواجهة؟، ٢٠١٨/٧/٢٠، انظر الرابط،

<https://www.aljazeera.net/news/reportsandinterviews/2018/7/20/%D9%82%D8%A7%D9%86%D9%88%D9%86-%D9%8A%D9%87%D9%88%D8%AF%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%84%D8%A9-%D8%A3%D9%8A-%D8%AE%D9%8A%D8%A7%D8%B1%D8%A7%D8%AA>

^٢ نورا فخري أنور، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، قانون الدولة القومية لليهود في إسرائيل: الأبعاد السياسية،

[#https://acpss.ahram.org.eg/News/16809.aspx](https://acpss.ahram.org.eg/News/16809.aspx)

المحتلة، وفاقم هذا الجدار صعوبة التنقل بين القرى والمدن المحاصرة، بعد أن فرض على الفلسطينيين الحصول على تصاريح للتنقل بين قراهم ومدنهم.

ب. المستوطنات: يبلغ عدد المستوطنات في الضفة أكثر من ٢٠٠ مستوطنة يقطنها أكثر من ٦٢٠.٠٠٠ مستوطن إسرائيلي، ينعكس وجود هذه المستوطنات سلبا على حياة الفلسطينيين من جوانب عديدة، فيواجه الفلسطينيون صعوبة في التنقل على أراضي الضفة في ظل الحواجز الكثيرة التي وضعت لحماية المستوطنين والمستوطنات، إضافة إلى سلب وتخريب الأراضي الفلسطينية فضلا عن استنزاف المياه والموارد نتيجة تواجد هذا العدد الكبير من المستوطنين، كما يتعرض الفلسطينيون لإرهاب السلاح الذي يملكه المستوطنون ويتعرضون به عليهم، كل هذا يشكل سياسة تكريه للفلسطينيين في أرضهم حتى يستولي عليها الاحتلال.

ج. التجنيس والهجرة: تعطي دولة الاحتلال أفضلية غير محقة لجميع يهود العالم على حساب الفلسطينيين، فهم يحق لهم الحصول على الجنسية الإسرائيلية بكل سهولة، بينما لا يمكن لأي فلسطيني العودة إلى المناطق التي تسيطر عليها إسرائيل حتى إذا كان هو نفسه أو أحد جذوره قد ولدوا في هذه الأراضي أو أقاموا فيها.

د. حرية الحركة والتنقل: يتمتع المواطنون الإسرائيليون بحرية الحركة والتنقل بين مختلف المناطق التي تسيطر عليها إسرائيل ويمكنهم متى شاءوا مغادرة الدولة والعودة إليها. أما الفلسطينيون فينبغي أن يحصلوا على تصريح إسرائيلي خاص لكي يتنقلوا داخل أرضهم أو إذا أرادوا السفر إلى خارج البلاد. كما أن إسرائيل تفرض حصار بري وبحري وجوي على قطاع غزة منذ ١٦ عاماً.

رابعاً: نظام الفصل العنصري والقانون الدولي:

يتعرض الفلسطينيون لهذه الانتهاكات العنصرية منذ ولادتهم، رغم أن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان نص في المادة الأولى منه "يولد جميع الناس أحراراً ومتساوين في الكرامة والحقوق"، ويعتبر اعتماد نظام الفصل العنصري خرق للقانون الدولي بكافة المعايير، فالاحتلال الاسرائيلي يمارس اضطهاد جماعي على الشعب الفلسطيني، والذي يعتبر جريمة ضد الإنسانية بموجب نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، ففي المادة السابعة فيه جاء أن اضطهاد أية جماعة محددة أو مجموع محدد من السكان لأسباب سياسية أو عرقية أو قومية أو إثنية أو ثقافية أو دينية أو متعلقة بنوع الجنس أو لأسباب أخرى من المسلم عالمياً بأن القانون الدولي لا يجيزها يندرج تحت الجرائم ضد الإنسانية.

وأصدرت محكمة العدل الدولية في ٢٠٠٤/٧/٩ رأياً استشارياً بناء على طلب الجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن المسألة المتعلقة بالآثار القانونية الناشئة عن تشييد جدار في الأرض الفلسطينية المحتلة، وأكدت أن تشييد الاحتلال لهذا الجدار والنظام المرتبط به يتعارض مع القانون الدولي، وقالت بعدم شرعية جدار الفصل العنصري، كما طالبت الاحتلال بهدمه ودفع تعويضات للفلسطينيين، وفي ٢٠ تموز تبنت ١٥٠ دولة بالجمعية العامة للأمم المتحدة هذا القرار.

خامساً: نظام الفصل العنصري والمنظمات الدولية:

وجّه مقرر الأمم المتحدة الخاص المعنيّ بوضع حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة، مايكل لينك، انتقادات إلى المجتمع الدولي، معتبراً أنه سُمح لإسرائيل على مدى عقود بإرساء نظام سياسي وصفه بأنه نظام "أبارتهايد".

وخلال تقديمه تقريره إلى مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة في جنيف، قال لينك: "يوجد اليوم في الأرض الفلسطينية، التي تحتلها إسرائيل منذ عام ١٩٦٧، نظام قانوني وسياسي مزدوج، مفرط في التمييز، يمنح الامتيازات لـ ٧٠٠ ألف مستوطن إسرائيلي يهودي، يعيشون في ٣٠٠ مستوطنة إسرائيلية غير قانونية في القدس الشرقية والضفة الغربية"، وفق ما أورد الموقع الإلكتروني للأمم المتحدة بالعربية.

لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا): أطلقت الإسكوا تقريراً حول ممارسات دولة الاحتلال تجاه الشعب الفلسطيني ومسألة الفصل العنصري، ويخلص التقرير إلى أن إسرائيل قد أسست نظام أبارتايد تجاه الشعب الفلسطيني بأكمله حيث وجد. فهو نظام يطال الفلسطينيين في إسرائيل وفي الأراضي التي احتلت في عام ١٩٦٧ وفي الشتات. ويشرح الآليات التي يعتمدها نظام الأبارتايد الإسرائيلي ليفرق الشعب الفلسطيني ويقمعه ويتسبب عليه.

منظمة العفو الدولية: يظهر تحقيق جديد لمنظمة العفو الدولية أن إسرائيل تفرض نظاماً من القمع والهيمنة ضد الفلسطينيين في جميع المناطق الخاضعة لسيطرتها: في إسرائيل والأراضي الفلسطينية المحتلة، وكذلك ضد اللاجئين الفلسطينيين، من أجل مصلحة اليهود الإسرائيليين. ويرقى هذا النظام إلى مستوى الفصل العنصري، الذي يحظره القانون الدولي. وكان من شأن القوانين والسياسات والممارسات التي تهدف إلى إدامة نظام قاسٍ من السيطرة على الفلسطينيين أن تشتتهم جغرافياً وسياسياً، وتتركهم يعانون من الفقر في كثير من الأحيان، بالإضافة لجعلهم يعيشون في حالة دائمة من الخوف والقلق وانعدام الشعور بالأمان. وقالت أيضاً يُعتبر الفصل العنصري انتهاكاً للقانون الدولي العام، وانتهاكاً جسيماً لحقوق الإنسان التي تحظى بالحماية الدولية، وجريمةً ضد الإنسانية بموجب القانون الجنائي الدولي.

وأعربت المنظمة مؤخراً عن قلقها من اتفاقية التجارة التي انطلقت المفاوضات حولها بين بريطانيا ودولة الاحتلال الإسرائيلي لتكريس نظام الفصل العنصري في الأراضي الفلسطينية، حيث تتسم بعدم الوضوح في شروطها، مما قد يجعل السلع والخدمات التي يتم الحصول عليها من المستوطنات الإسرائيلية المبنية على الأراضي الفلسطينية المسروقة على أنها عناصر تجارية مشروعة، وبالتالي يشكل ذلك دعماً ضمنيّاً للاحتلال والاستيطان ومشروع الضم.

وطالبت بأن تشمل اتفاقية التجارة الحرة بين البلدين بيان واضح يؤكد عدم اعتراف المملكة المتحدة بالأراضي الفلسطينية المحتلة كجزء من "دولة إسرائيل"، وتعريف للنطاق الإقليمي يستبعد بشكل قاطع المنتجات والخدمات من المستوطنات في الأراضي الفلسطينية المحتلة من نطاق الاتفاقية.

هيومن رايتس ووتش: أكدت هيومن رايتس ووتش في تقرير أصدرته أن السلطات الاسرائيلية ترتكب الجريمتين ضد الإنسانية المتمثلتين في الفصل العنصري والاضطهاد. وتستند هذه النتائج إلى سياسة الحكومة الإسرائيلية الشاملة للإبقاء على هيمنة الإسرائيليين اليهود على الفلسطينيين والانتهاكات الجسيمة التي تُرتكب ضد الفلسطينيين الذين يعيشون في الأراضي المحتلة، بما فيها القدس الشرقية. وقالت أيضا إن حرمان ملايين الفلسطينيين من حقوقهم الأساسية، دون مبرر أمني مشروع و فقط لكونهم فلسطينيين وليس يهود، ليس مجرد مسألة احتلال تعسفي. هذه السياسات التي تمنح اليهود الإسرائيليين نفس الحقوق والامتيازات أينما كانوا يعيشون، وتُميّز ضد الفلسطينيين بدرجات متفاوتة أينما كانوا يعيشون، تعكس سياسة تمنح امتيازا لشعب على حساب الآخر.

إزدواجية معايير المجتمع الدولي في التعامل مع نظام الفصل العنصري في الأراضي الفلسطينية المحتلة:

واجه السكان الزنوج في دولة جنوب أفريقيا مشكلة الفصل العنصري لعقود طويلة توجت بنجاح كفاحهم في إنهاء هذا القمع، إلا أن الجدير بالذكر هو ازدواجية المعايير في التعامل مع هذا الانتهاك في الأراضي الفلسطينية المحتلة وهو لا يختلف بتاتا للانتهاك السابق في جنوب أفريقيا، فالمجتمع الدولي تعامل مع قضية واحدة بإجراءات واعتبارات مختلفة وغير منصفة للشعب الفلسطيني.

في مطلع الستينيات بعد مجزرة شاريفيل سنة ١٩٦٠ التي أظهرت للعالم مدى معاناة الزنوج في جنوب أفريقيا، مررت الأمم المتحدة قرارا يدعو الدول إلى تقييد تعاملها مع نظام جنوب أفريقيا، ثم عززت الأمم المتحدة هذا القرار بقرار آخر يدعو إلى فرض مقاطعة بترولية لجنوب أفريقيا. وفي آب ١٩٦٣ دعا مجلس الأمن الدولي في القرار ١٨١ إلى وقف بيع السلاح لجنوب أفريقيا، ومع نهاية العام نفسه كانت ٤٦ دولة قد قطعت علاقاتها مع جنوب أفريقيا، وقالت ٢١ دولة أخرى أنها تنوي اتخاذ الإجراء ذاته.

في السنة التالية حظرت بريطانيا بيع الأسلحة لها، أما اليابان فأقصت جنوب أفريقيا من أولمبياد طوكيو في العام ١٩٦٤ وكذلك فعلت المكسيك في العام ١٩٦٨. وطوال عقد السبعينيات تصاعدت موجة المقاطعة تجاه نظام الفصل العنصري في جنوب أفريقيا، إذ اعترفت الأمم المتحدة بالحركة التحررية في جنوب أفريقيا بوصفها ممثلاً شرعياً للأغلبية. كان للعرب أيضاً دور في مسار العقوبات المسلحة على نظام الفصل العنصري، فقد منعت الدول العربية تصدير البترول إلى جنوب أفريقيا، وهو ما دفع الدولة الأفريقية للاتجاه إلى التكنولوجيا النووية لتوليد الطاقة، لكنها قوبلت بتوسيع العقوبات من طرف الولايات المتحدة خصوصاً في المجال النووي، وفي بداية العام ١٩٧٩، طلبت الجمعية العامة للأمم المتحدة من مجلس الأمن اتخاذ إجراءات لمنع تطوير جنوب أفريقيا لأسلحة نووية.

في المقابل يتعامل المجتمع الدولي ببرود تام مع جريمة الفصل العنصري في الأراضي الفلسطينية المحتلة، فتفاعله مع هذه القضية متواضع جداً ولم يرقى إلى إجراءات عملية تؤثر على الاحتلال الإسرائيلي وتضغط عليه لإنهاء هذا الفصل العنصري، على غرار الإجراءات والتصرفات التي وجهها لدولة جنوب أفريقيا وأثمرت في نهاية المطاف بإنهاء هذا الانتهاك.

التوصيات:

يستمر الاحتلال الإسرائيلي بتجاهل الاتفاقات والمواثيق الدولية التي تجرم ممارسات الفصل العنصري التي يمارسها على الفلسطينيين في الأراضي الفلسطينية المحتلة، في ظل التقصير الواضح من قبل المجتمع الدولي تجاه هذه القضية، فهو يتعامل بتمييز لحساب دولة الاحتلال في هذه المشكلة وغيرها مما يواجهه الفلسطينيون، بناء عليه فإننا في المؤسسة الفلسطينية لحقوق الإنسان (شاهد) نطالب بما

يلي:

١. نطالب المجتمع الدولي بالضغط على الاحتلال الاسرائيلي لمنح جميع الفلسطينيين حقوقهم الإنسانية الكاملة على قدم المساواة في الأراضي الفلسطينية المحتلة بما يتماشى مع مبادئ القانون الدولي لحقوق الإنسان دون تمييز.
٢. تفكيك جميع أشكال القمع والهيمنة المنهجية التي تمنح امتيازات لليهود الاسرائيليين وتقمع الفلسطينيين بشكل منهجي.
٣. يجب على المجتمع الدولي أن يتعامل مع أزمة الفصل العنصري في الأراضي الفلسطينية المحتلة بحزم كما تعامل معها في دولة جنوب أفريقيا، وأن يتخذ إجراءات عملية عاجلة لإنهاء هذه المعاناة.
٤. ندعو الأمم المتحدة بأجهزتها وخصوصا مجلس الأمن إلى فرض عقوبات عاجلة على الاحتلال الاسرائيلي.
٥. ندعو السلطة الفلسطينية والدول المحبة للسلام إلى وقف التعاون والتنسيق الأمني مع دولة الاحتلال التي تقمع للشعب الفلسطيني.
٦. دعوة للمجتمع الدولي إلى دعم مبادرات المقاطعة وسحب الاستثمارات وفرض العقوبات على الاحتلال، وغيرها مما يهدف إلى إسقاط نظام الفصل العنصري الاسرائيلي.